إعادة النظر في بعض مفاهيم "النصية"

أ. د. أشرف عبد البديع

١ / ٠ : مقدمات أساسية:

١ / ١ : المصطلح اللساني وإشكاليات الواقع الإمبريقي:

لا ريب أن التعامل مع المصطلح محفوف بالمخاطر، وعلى قدر غير قليل من الأهمية، لما يجب على المترجم أن يكون عليه، خاصة أنه يحتاج إلى دربة وممارسة، وخلفية ثقافية ومعرفية تؤهله إلى أن يتسلح بها، فتكون سندًا وعضدًا ومعينًا له. وهذا ما نراه ماثلًا في اقتراحات الباحثين سواء منها ما جاء بشكل مباشر أم بغير مباشر.

فمن الإشكالات التي تواجه الباحثين في المعارف الحديثة، ومنها اللسانيات، قضية المصطلح اللساني؛ إذ حين نتعامل مع علوم وافدة تنزَّل فيها المصطلحات المفاتيح منزلة لا يستهان بها، خاصة أنها تقدم معرفة حقيقية لبواطن العلوم.

غير أن اللافت للنظر لدى جل الباحثين، أنها لم تلق اهتمامًا بشكل مباشر، وترتب عليها أن وجدنا كثيرًا من الباحثين حين يتعاملون معها يقعون في منزلق سحيق، ليس على مستوى عصبة من الباحثين، بله لدى الباحث الواحد[١].

وبناءً على هذا، فإنه يجب على الباحث أن يراجع مصطلحاته ومفاهيمه من قبل متخصصيين لديهم معرفة واطلاع واسع في هذا المجال قبل أن ينتهي من بحثه؛ ففي هذا توفير للجهد والوقت. أما الواقع الفعلي فإن كثيرًا من الباحثين، وربما يمكن القول جُل الباحثين تقريبًا يقعون في هذا المنزلق الخطير، حيث يحددون المكافئات المقترحة أولًا، ثم في ثنايا الكتاب يرتدون على أدبارهم القهقرى ... ولا

---

١ ينظر لكاتب هذا البحث:

. من فيض التقري قراءة في مصطلحين من اللسانيات النصية، ص ٢٤٤: ٢٥٥.

. طرائق نقل المصطلح اللساني في المؤلفات العربية، ص ٥٢: ١٢٣.

وينظر كذلك:

- "التلفظ وإنتاج المعنى مقاربة في سيميائيات الخطاب" د.أحمد يوسف من الأبحاث الرائدة، التي قدّم فيها عرضًا مفصلًا ودقيقًا لدراسة المعنى من منظور لسانيات التلفظ في اللسانيات والسيميائيات ... وهو في كل هذا يستعمل مكافئات متداخلة إلى حد بعيد، ونظرًا لطبيعة المعالجة التي تعتمد على العرض والسرد والتحليل، فقد استعمل مكافئات متداخلة كاستعماله: لسانيات البنية، وتارة لسانيات الجملة بمعنى واحد. كذلك يستخدم اللسانيات وتارة الألسنية وثالثة علم اللغة بمعنى واحد. كما يستعمل التداولية وثانية لسانيات التلفظ وثالثة لسانيات الخطاب ورابعة لسانيات الاستعمال وخامسة لسانيات الكلام بمعنى واحد، واستعمل اللسانيات وتارة اللسان، وثالثة الألسنية بمعنى واحد ... إلخ.

لا أريد أن أتتبع الباحث خطوة بخطوة في اقتراحاته للمكافئات العربية للمصطلحات الغربية، وإنما أكتفي بالاشارة؛ لأن هذا يحتاج إلى وقفة متأنية لمعالجة المكافئات العربية المقترحة لديه. أرجو أن أفرغ له قريبًا بإذن الله تعالى.

نجد اتفاقًا بين التنظير والتطبيق على مستوى الباحث الواحد. أما إذا قمنا بما نحن مضطلعين به في هذا البحث، فسيكون البحث مسبوكًا محبوكًا من حيث استعمال المصطلح. وقد أوردت هذا الملحظ خاصة أني وجدت كثيرًا من أولي العلم لم تلق قضية المصطلح اهتمامًا لديهم، ليس من حيث العناية بالاختيار، بل بالتدقيق النهائي والأخير في صوغ هذا المصطلح أو ذاك، وربما يقول قائل: إن قضية المصطلح اللساني النصي متداخلة، خاصة أنه علم متداخل الاختصاصات، هذا صحيح، بيد أن الأمر لا يقتصر على هذا المجال فحسب، بل في كل مجالات اللسانيات تقريبًا، والإشارة السابقة إلى بعض المؤلفات تدل على التنوع داخل إطار اللسانيات ذاتها.

١ / ٢ : تحديد المدونة:

لم يحظ اتجاه من اتجاهات تحليل النصوص مثلما حظيت به "النصية" أو "النصانية" كما يحلو لبعض الباحثين وسمها•، ولأهميتها وسهولة تطبيقها على العربية نالت حظًا موفورًا من الدرس والتطبيق. وقد تباين الباحثون في التطبيق قربًا وبعدًا من الإبداع، فضلًا عن ترجمة المكافئات العربية المقترحة لمعاييرها.

وعلى الرغم من أن كثيرًا من الدراسات تعد صورًا منسوخة من بعضها، كما تفاوت حظها بين الإبداع والنقل. وقد أدى النقل بالباحثين أنهم نقلوا المكافئات دون تغيير، ودون أن يشيروا إلى أن هذا الأمر قريب من قريب، وربما رأوا أن الوقوف على أصل هذه المكافئات ليس من عملهم في شيء، خاصة أنهم وجدوا مكافئات جاهزة.

لما كثرت الدراسات العربية التي طبقت هذه النظرية، ترتب عليها كثرة المكافئات المقترحة لهذه المعايير خاصة في بداية عهد الباحثين بها. ويجب الإشارة إلى أني اعتمدت في هذا البحث على المؤلفات الأولى، تاركًا الدراسات الأخرى التي كان النقل ديدنها، وسأشير إليها وأرتبها ترتيبًا تاريخيًا ••، كما هو آت:

١ . سعد مصلوح[١]:

- ✓ نحو أجرومية للنص الشعري: دراسة في قصيدة جاهلية، فصول مجلة النقد الأدبي، المجلد العاشر، العددان الأول والثاني، أغسطس، ١٩٩١، ص١٥١: ١٦٥.
- ✓ المذهب النحوي عند تمام حسان من "نحو الجملة" إلى "نحو النص"، نسخة غير منشورة.

• ينظر: بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ص ٨. سأشير لاحقًا إلى اسم الدراسات اختصارًا، على سنة الإيجاز، خاصة إذا كانت العناوين طويلة، وسترد أسماؤها كاملة في مادة الدراسة "ينظر ١ / ٢ من البحث، وفي المراجع: ٥ / ٢".

•• صدرت الطبعة الأولى من كتاب "لسانيات النص" لمحمد خطابي ١٩٩١، إلا أني اعتمدت هنا على الطبعة الثانية "٢٠٠٦"، وبحث مصلوح "نحو أجرومية للنص الشعري" ١٩٩١، لهذا قدمته على سفر خطابي في مصادر الدراسة في المتن أعلاه.

١ أحتفظ بالألقاب العلمية للسادة الدكاترة، وجلهم شيوخي في هذا الباب من العلم، إلا أني آثرت وأوثر أن تأتي الأسماء خالية من الألقاب العلمية؛ طلبًا للسلاسة ورغبة أن يكون البحث تلقائيًا وخاليًا من الألقاب.

٢ . محمد خطابي:

- ✓ لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية، الدار البيضاء، المغرب، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦.

٣. تمام حسَّان:

- ✓ من نحو الجملة إلى نحو النص، الموسم الثقافي لمعهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٩٩٥[١].

٤ . روبرت دي بوجراند:

- ✓ النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨.

وقد رتبتها ترتيبًا تاريخيًا، خاصة أن هنالك منها ما ورد في سنوات متفرقة، كما هي الحال مع تمام حسان، إلا أني لم أجد أمثل طريقة مما أوردته في ترتيبها. وكان تركيزي على هذه الدراسات؛ إذ هي الأولى والأكثر تأثيرًا في صياغة المكافئات العربية الأكثر استعمالًا لدى اللاحقين. كما أشير إلى أني لم أعتمد استعمالات سعيد بحيري في مؤلفاته الرائدة؛ لأني توقفت معها في بحث سابق[٢]. وعلى هذا نكون قد غطينا بالدرس والفحص الباحثين الأوائل الأكثر تأثيرًا في صياغة المكافئات العربية الفاعلة في نظرية النصية، وتحديدًا فيما يتعلق بالمصطلحين الأولين فيها.

١ / ٤ : تحديد المعايير والأهداف:

لما اقتضى الأمر تحديد مدونة الدراسة، اقتضى كذلك تحديد المعيارين. ولما كانت صياغة العنوان على هيئته التي هو عليها فيه من العموم، أورد التوضيح هنا ليجلي ما علق في عنوان البحث، خاصة أن معايير النصية على ما ذكرها بوجراند / درسلر سبعة، وسأذكرها على صيغتها الإنجليزية؛ حتى لا أنحاز لمقترح على آخر.

- Cohesion
- Coherence
- Intentionality
- Informativity
- Intertextuality
- Acceptability
- Situationality

---

١ هذا البحث محاضرة ألقاها د. تمام في الموسم الثقافي لجامعة أم القرى، ومن هنا سأطلق عليها في ثنايا البحث والحواشي "المحاضرة"، وجديرة بالذكر أن هذه التسمية مقتبسة من بحث د. سعد مصلوح: تمام حسان: من نحو الجملة إلى نحو النص.

٢ ينظر لكاتب هذا البحث: من فيض التقرِّي: قراءة في مصطلحين من اللسانيات النصية.

واللافت للنظر أن الباحثين منفكون حول ترجمة المصطلحين الأوليَّن المتعلقين بالنص، أما صياغة المكافئات العربية الأخرى، فيكاد يجمع عليها الباحثون تقريبًا. والناظر في مقترحات المصطلحين الأولين يجد لها طرائق قددًا.

ونشير إلى أن كلًا منها استند إلى التراث العربي بشكل مباشر أو غير مباشر، إلا أن حظها من الإشارة إليه تفاوت قربًا وبعدًا، فثلة أشارت إشارة صريحة، وثانية جاء حظها على سنة الاختصار، وثالثة لم تشر إلى ذلك، إلا أنهم يربطهم أجمعين الاعتماد على التراث. وجدير بالذكر أن هذا البحث ليس هدفه التقليل من هذا المقترح أو ذاك، بل غربلتها وتصفيتها واستصفاء ما يمكن استصفاؤه منها والإفادة من المكافئات الأخرى حتى لا يحدث لبس أو تلبيس.

١ / ٤ : توضيح أوليّ / مبدئي:

تقوم هذه النظرية على أن النص ينبغي أن تتوفر فيه سبعة معايير؛ حتى يكون كامل النصية، لا كما ذهب أحد الباحثين بأنه إذا كان أحد هذه المعايير غير محقق، فإن النص يعد غير اتصالي[١]؛ لأن هذا كلام يحتاج إلى إعادة نظر خاصة أنَّ مفسر النص لا يحتاج أن يكون ملمًا بهذه المعايير السبعة، فليس بالضرورة أن يكون ملمًا أو عالمًا بكل المعايير السبعة، ولا يؤثر هذا في اتصالية النص، ويكون النص اتصاليًا، غير أن القصد أن التأثير يكون سلبًا على المفسر وليس على النص ذاته، كما ذهب الباحث الفاضل. وعلى هذا فإن ثمة ملحظًا حول ذلك أن المفسر إذا كان غير ملم بكل المعايير المحددة، فإن هذا يحتمل أمرين:

الأول: ماذهب إليه الباحث أعلاه، وهذا غير معقول أن عدم الإلمام بالمعايير يؤثر على عملية الاتصال الخاصة بالنص، وهذا لم يقل به أحد ... إذ كان ثمة نقص في الإلمام بالمعايير النصية؛ معنى هذا أن النص غير اتصالي.

الثاني: ما ذهب إليه بوجراند / درسلر أنه إذا توافر الإلمام بهذه المعايير، فيكون نصًا كامل النصية ... وهذا يساعد المفسر في تقديم التفسير اللازم للنص، ومن ثم يكون كامل النصية؛ بمعنى أنه يقدم تفسيرًا كاملًا من جوانب عدة، خاصة أنها تعالج جوانب مختلفة من النص، ومن هنا يتبدى القصد أن يكون كامل النصية، ولا يؤثر هذا بأي حال من الأحوال على اتصالية النص، فليس من الضروري أن يكون المفسر ملمًا بها ... وعلى الرغم من ذلك يستطيع أن يقدم تحليلًا يعتمد فقط على المعيارين المرتبطين بالنص، وهما المعياران الأولان. ويبدو أن الباحث الكريم قد نقل رؤية مصلوح، يقول: وتكون الجملة النحوية التي تتوافر لها هذه المعايير السبعة نصًا. أما سلسلة الجمل التي يتخلف منها أحد المعايير المذكورة فلا تعد نصًا، وإن تحققت لها سلامة التركيب النحوي[٢].

---

١ نعمان بوقرة: المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب، ص ١٤٢.

٢ سعد مصلوح: نحو أجرومية للنص الشعري، ص ١٥٤.

وهذه الرؤية نقلها الباحث الفاضل دون أن يشير إليها أعلاه، ويبدو أنه فهم النص فهمًا مغايرًا لما قصد إليه مصلوح قصدًا، ويمكن فهم رؤية مصلوح على نحو آخر؛ حيث إن النص اللغوي من جهة المفسر، لا بد أن تتوافر فيه هذه المعايير السبعة، كذلك أي نص شعري، فإذا توافرت يستطيع المفسر أن يقدم تفسيرًا جوهريًا؛ لأنه ليس صحيحًا أن يتوافر فيه التناص، لأنه ليس ضروريًا أن يكون المفسر ملمًا بالتناص في النص حتى يستطيع أن يقدم تحليلًا دقيقًا، لأي نص لا بد أن تتوافر فيه هذه المعايير، غير أنها من الصعوبة بمكان أن يكون المفسر ملمًا بها، وأسوق الدليل فيما يستقبل من تفصيل.

أما الأول فهي رؤية سعد مصلوح ذاته، حين ذكر عقب النص السابق في قوله: ونحن معنيون هنا أصالة باختيار المعيارين المرتكزين على النص في ذاته، وهما معيارا السبك والحبك[١]. ولم يقل إن اعتماده على هذين المعيارين دون المعايير الأخرى، لا يسمى نصًا، فتحقق هذه المعايير وعدم تحققها يرتبط بالنص لا بالمفسر، فمتى تحققت صار كامل النصية.

وأما الدليل الآخر، لتوكيد الفكرة السالفة، فهو ما أورده سعيد بحيري، ويشتمل على نقطتين، الأولى: ويلزم أن نؤكد على أمرين، الأول: أن النص غير الاتصالي ... هو لا نص، والآخر: لا يلزم تحقيق المعايير السبعة في كل نص؛ حتى يوصف بالنصية، إذ يمكن أن تتشكل نصوص بأقل قدر منها ... ولكن بوجودها جميعًا يتحقق ما يسمى بالاكتمال النصي[٢]. وهذا النص على قدر من الأهمية في توكيد الفكرة السابقة لكي يكون نصًا.

ذكر بحيري في النص السابق أمرين، الأول: أن المهمة لأي نص أن يؤدي اتصالًا، ومن أجل تحقق الاتصال لا بد أن يتوافر فيه عنصرا السبك والحبك؛ أي الاستمرارية في بنية الوحدات اللغوية المكونة لهذا النص أو ذاك التي تؤدي إلى التماسك والارتباط بعالم النص. وهذا لم يختلف حوله الباحثون. وأما الآخر: فهو ما نحن بصدده الآن، وهو أنه لم يلزم تحقق هذه المعايير السبعة حتى يسمى نصًا كامل النصية[٣]. ويؤكد هذه الفكرة فيما بعد حين قال: ويلزم أن يتحقق في النص أربعة معايير، وهي المعايير التي تعد . في حقيقة الأمر . معايير أساسية ضرورية لتحقيق النصية لأي نص؛ أعني الربط والتماسك والقصدية والموقفية[٤].

القصد من نص مصلوح ونعمان بوقرة، يمكن أن نوجزه بأنه ليس متعلقًا بالنص بقدر ما هو مرتبط بمفسر النص، فإذا توفرت المعايير السبعة كان نصًا كامل النصية، لكنه في الوقت ذاته يعد نصًا، إذا لم تتوافر فيه المعايير السبعة، فيسمى نصًا غير كامل النصية.

وأؤكد هذه الرؤية بأني لم أجد نصًا كامل النصية سوى القرآن الكريم؛ الذي تتوافر فيه كل المعايير للمفسر، ومن هنا تساعد المفسر في التحليل، وأما النصوص الأخرى فيتفاوت حظها حسب معرفة

---

١ السابق: الموضع ذاته.
٢ سعيد بحيري: اتجاهات لغوية معاصرة، ص ١٦٨، ١٦٩.
٣ ينظر لكاتب هذا البحث: العناصر الأساسية المكونة لنظرية النص، ص ٥١.
٤ سعيد بحيري: اتجاهات لغوية معاصرة، ص ١٧٠.

المفسر، وعلى هذا فالنصوص غير القرآنية تتفاوت فيما بينها من حيث قربها أو بعدها من حيث توفر هذه المعايير من عدمه، لا من حيث الفصاحة والبلاغة؛ لأن القرآن الكريم، بلغ مبلغًا من الفصاحة والبلاغة جعله يصل إلى مرحلة الإعجاز القرآني، وهذه درجة / مرتبة لم يصل إليها نص آخر. لكن قصدي قربه وبعده من حيث مدى توفر هذه المعايير.

*****

أشرت في بحث سابق إلى تباين الباحثين حول اختيار المكافئ المناسب لهذين المصطلحين Cohesion و Coherence بالإنجليزية[1]. وكان ذلك منذ ما يزيد على أربعة عشر عامًا، وقد كان بمثابة لفت النظر وتوجيه البصر إلى أن يتناولها الباحثون بالدرس والفحص والاستصفاء. واللافت أن نظرية النصية منقولة عن تصورات إيزنبرج[2]، خاصة أن الأخير كتب كتاباته الأولى في نهاية الستينيات "١٩٦٨، ١٩٧١" ودرسلر "، ١٩٧٢، ١٩٧٨" وبوجراند / درسلر في "١٩٨٠"، غير أنهما طورا تصورات إيزنبرج الأولية، وقد أورد بوجراند تصورات طائفة من اللسانيين الذين استقل بعضهم عن بعض في الغالب حول فكرة "لسانيات ما وراء الجملة" منهم على سبيل المثال: هايدولف ١٩٦٦، وبايك ١٩٦٧، وكريمز ١٩٦٨، وديك ١٩٦٨، وهارفيج ١٩٦٨، وحسن ١٩٦٨، وباليك ١٩٦٨، وآيسنبرج ١٩٧١ [3]. وهذا الملح الذي أشار إليه بوجراند في الواقع هو البداية الفعلية لاتجاه علم لغة النص[4].

أوردت ثمَّ أن أصحاب كتب إعجاز القرآن الكريم، اقترحوا للأول "الربط / الارتباط واقترحوا للثاني "التلاؤم / التأليف"[5]. غير أني يومئذ كنت حريصًا على تسمية المفاهيم بمسمياتها، فأوردت في المتن مقترحات أصحاب كتب إعجاز القرآن الكريم، ولم يفتني أن أشير على سنة الاختصار إلى مقترحات الباحثين في اللسانيات النصية في الحاشية.

---

١ أشرف عبد البديع: الدرس النحوي النصي، ص ١٠٨، ١٤٠.

٢ أشرف عبد البديع: العناصر الأساسية المكونة لنظرية النص، ص ٥١ : ٥٣.

٣ بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ص ٦٥. سعد مصلوح: العربية: من نحو الجملة إلى نحو النص، ص ٤٠٨.

٤ أوردت في بحث سابق أن البداية الفعلية لعلم لغة النص كانت في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات، وقد اعتمدت يومئذ على هذه الإسهامات الأولية لهؤلاء الباحثين الذين أوردهم بوجراند، الدرس النحوي النصي، ص٦٤: ٦٥. وهو ما عده بوجراند تحولًا في التعامل مع النصوص. سعد مصلوح: العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، ص ٤٠٨. وكذلك لتأكيد رؤيتي حول النشأة الأولى: النص والخطاب والإجراء، ص ١٠٥.

٥ أشرف عبد البديع: الدرس النحوي النصي، ص ١٠٨.

وتقودنا قضية اقتراح الباحثين في التراث العربي إلى المقترحات الحديثة، إذ اعتمد الباحثون على التراث•، كما سيرد أدناه بفضل بيان، وفيما يلي مقترحات الباحثين للمصطلحين في المطلب القادم.

٢ / ٠ : المكافئات المقترحة للمصطلحين[١]:

٢ / ١ : المكافئات المقترحة لـ: Cohesion :

١ . السبك:

. سعد مصلوح:

. نحو أجرومية للنص الشعري، ص ١٥٤.

. المذهب النحوي عند تمام حسان من نحو الجملة إلى نحو النص، ص٢٣.

. تمام حسان••:

. النص والخطاب والإجراء، ص ١٠٣.

٢ . التضام[٢]:

. تمام حسان:

. نحو الجملة ونحو النص، ص ١.

. إلهام أبو غزالة وآخرون:

. مدخل إلى علم لغة النص، ص ١١.

• أشير بإيجاز إلى ما أورده أحد الباحثين إلى أن القدماء استعملوا مصطلحات سنجد لها صدى في اقتراحات الباحثين في مادة الدراسة هنا، وقد عبروا عنها بمفاهيم عدة أهمها: القرآن، والالتئام، والانسجام، والاتحاد والارتباط. د.حامد صالح خلف الربيعي: مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء، ص ٧٥. وعلى القارئ أن يقارن بين اقتراحات الباحثين في مادة الدراسة لهذين المقترحين، والفصل الذي عقدته حول معاير النصية في مقام آخر "الدرس النحوي النصي، ص٣٢ :٦٠"، ويبدو أنه يقصد ما يتعلق بالمعيار الثاني. ولم أشأ أن أورد كل المقترحات؛ لأنها كثيرة واكتفيت بإشارة الربيعي السابقة لوجازتها، وأما المعيار الأول فقد استعملوا الربط والارتباط. الدرس النحوي النصي، ص ١٤٠.

١ توصلت في دراسة سابقة إلى أن عبد القاهر الجرجاني استعمل "النظم" دالًا به على ما يجمع المصطلحين، وإن كان القدماء قد استعملوا للمصطلحين مكافئات أخرى، أشرت إليها في موضع سابق من هذا البحث. الدرس النحوي النصي، ص ٨٠.

•• أوردت اسم تمام حسان دون ذكر اسم بوجراند؛ لأني اعتمدت المكافئات المقترحة، وهي لتمام لا بوجراند، وسيرد تارة أخرى مع المقترح الآخر، فلزم التنويه.

٢ جعل تمام حسان "التضام" ضمن القرائن اللفظية. اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٩٦، ٢٠٥، ٢٠٦.

٣ . التماسك:

. محمد خطابي:

. لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ص ٥.

. سعيد حسن بحيري:

. اتجاهات لغوية معاصرة، ص ١٥٢ .

٤ . الربط النحوي:

. سعيد بحيري:

. علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ص ١٤١.

. اتجاهات لغوية معاصرة، ص ١٧٠.

٥ . الاتساق:

. محمد خطابي:

. لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ص ٥، ٦.

٢ / ٢ : المكافئات المقترحة لـ: Coherence •:

١ . الحبك:

. سعد مصلوح:

. نحو أجرومية للنص الشعري، ص ١٥٤.

. المذهب النحوي عند تمام حسان، ص ٢٢ .

٢ . التماسك الدلالي:

. سعيد بحيري:

. علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، ص ١٤١.

. اتجاهات لغوية معاصرة، ص ١٧٣.

٣ . الانسجام:

. محمد خطابي:

• أشرف عبد البديع: الدرس النحوي النصي، ص ١٠٨. وكان السيوطي قد استعمل مصطلحًا تراثيًا "المناسبة / التناسب" وهو أقرب إلى مصطلحات النقد الأدبي وعلوم التفسير. السابق، ص ١٠٩.

. لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، ص ٥٠.

٤ . الالتحام:

. تمام حسان:

. النص والخطاب والإجراء، ص ١٠٣.

٥ . الاتساق:

. تمام حسان:

. نحو الجملة ونحو النص، ص ١٠.

٦ . التقارن:

. إلهام أبو غزالة / علي خليل:

. مدخل إلى علم لغة النص، ص١١.

أشير إلى أن هذه المكافئات المقترحة، أشار بعض أصحابها إلى أسباب اختيارهم لها؛ كما فعل سعد مصلوح بشكل مباشر وتمام حسان وإلهام أبو غزالة بشكل ضمني. وربما كون عدم الإشارة على أساس أن مصلوحًا أورد من الإشارات الكافية، إلا أن هذا ينتفي إذ وجدنا آخرين اقترحوا اقتراحات دون أن يشيروا إلى أسباب اختيار اقتراحاتهم.

ومن ثم يكون لدينا فريقان، الأول: ذكر الأسباب وإن جاءت على سبيل الإيجاز، والآخر: لم يتعرض لها على الأساس الذي أوردته. ويمثل الفريق الأخير السمة الأبرز لدى الباحثين. إلا أن الذي يلاحظ أن كلًا منهم كان على وعي باختيار هذا المصطلح وتفضيله على ما عداه، ومن المؤكد أن كلًا منهم عانى من مشكلة الاختيار بشكل أو بآخر.

وعلى هذا الأساس، فإن إعادة النظر في هذه المكافئات المقترحة، لا يقلل من قيمة الاختيار لمصطلح دون الآخر، وإنما يعني أننا نستثمر هذه المقترحات، خاصة أننا نتعامل مع مصطلحات أجنبية مستوردة تحتاج إلى إبانة، لا سيما أولئك الذين يتعاملون معها أول الأمر. وهذا مفيد من جهتين، الأولى: أن نقلل هذه المكافئات ونستثمرها استثمارًا أمثل. والثانية: أن نستثمر هذه المقترحات في مواضع أخرى من اللسانيات؛ لأنها أو جلها مصطلحات تراثية والتراث العربي ليس شيئًا واحدًا، واللسانيات تنحو نحو الدقة.

*****

وبناءً على هذا، فالباحثون منفكون على أنفسهم في التعامل مع المكافئات المقترحة، فإذا كان سعيد بحيري اقترح "الربط النحوي" للمصطلح الأول، فإن اختياره يعود إلى علماء الإعجاز القرآني[١]. إلا أنه لم يلتزم بمقترح واحد، بل استعمل في حشايا مؤلفاته مكافئات عدة[٢]؛ فحين تقريت بحثه "اتجاهات لغوية معاصرة" وجدته اختار مكافئًا عربيًا رئيسًا "الربط النحوي"[٣]، إلا أنه استعمل في أثناء التحليل "ستة عشر" مكافئًا شارحًا بدلًا منه[٤]. وهذا ما دعاني إلى أن أعدّ هذه المكافئات في ثنايا التحليل شارحة ومفصلة، لا ترقى إلى درجة الترقي المصطلحي الذي بلغه "الربط النحوي"؛ بمعنى أنه الجامع لكل هذه المكافئات المقترحة المفسرة؛ أي أنها تأتي في مرتبة تالية من اختياره الأول.

وتقودنا فكرة تعدد المكافئات المقترحة إلى أنه علم متداخل الاختصاصات مع علوم معرفية أخرى كعلم النفس وعلم الاجتماع وعلم التربية وعلم النفس الإدراكي والذكاء الاصطناعي والفلسفة، وهكذا جاءت الاقتراحات في نوعين، أساسي وفرعي مفسر.

فإذا كان تمام حسان بوصفه نحويًا اعتمد مقترحين أساسيين "التضام، الاتساق" في المحاضرة، فإنه في الترجمة اقترح مكافئين أساسيين "السبك والالتحام"، إلا أنهما في رأيي ليسا على درجة واحدة من الترقي المصطلحي؛ فقد جاء المقترح الأول "التضام" أكثر استعمالًا، بوصفه نحويًا في الأساس، إذ يتعلق بالوحدات اللغوية أكثر من استعمال "السبك" الذي كان أكثر استعمالًا في أدبيات النقد الأدبي، على ما أورده مصلوح "ينظر: ٣ / ٢ من البحث" وإذا كانت ترجمة تمام حسان جاءت متأخرة عن المحاضرة، ومن ثم يمكن استنتاج أنه عدل عن المقترحين الأوليِّان في المحاضرة إلى اقتراحيه في الترجمة، ولهذا لم نجد للمقترحين الأولين المذكورين في بحثه الأول صدى يذكر في الترجمة.

وهذا يظهر التنوع في المصدر الذي استقى منه تمام حسان اقتراحه، ومن ثم فإن التنوع في استعمال أكثر من مقترح يدل على التنوع في المصدر من ناحية، وعلى التداخل بين هذه العلوم من ناحية أخرى، كما أمكن أن نستخلص أن العلوم العربية، على الرغم من تباينها في المعالجة، إلا أنها تصب في معين واحد؛ خدمة العربية التي هي خدمة للنص القرآني.

وقد رأيت بعد طول تأمل ومراجعة للتصورات النهائية والأخيرة لهذا البحث، أن يكون على هذا النحو الآتي، بعد المقدمة الأساسية والمكافئات المقترحة لهذين المصطلحين في صدر البحث.

١ / ٠ : مقدمات أساسية:

١ / ١ : المصطلح اللساني وإشكاليات الواقع الإمبريقي.

---

١ أشرف عبد البديع: الدرس النحوي النصي، ص ١٤٠.
٢ أشرف عبد البديع: من فيض التقري، ص ٢٢٣، ٢٢٤.
٣ سعيد بحيري: اتجاهات لغوية معاصرة، ص ١٧٠ .
٤ السابق: الموضع ذاته.

١ / ٢ : تحديد المدونة.

١ / ٣ : تحديد المصطلحين.

١ / ٤ : توضيح مبدئي / أوليّ.

٢ / ٠ : المكافئات المقترحة للمصطلحين:

٢ / ١ : المكافئات المقترحة للمصطلح Cohesion

٢ / ٢ : المكافئات المقترحة للمصطلح Coherence

٣ / ٠ : إعادة النظر في اقتراحات الباحثين:

٣ / ١ : مقدمة منهجية.

٣ / ٢ : إعادة النظر في اقتراحات سعد مصلوح:

٣ / ٢ / ١ : نحو أجرومية للنص الشعري: دراسة في قصيدة جاهلية.

٣ / ٣ : إعادة النظر في اقتراحات محمد خطابي:

٣ / ٣ / ١ : لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب.

٣ / ٤ : إعادة النظر في اقتراحات تمام حسان:

٣ / ٤ / ١ : بيانان منهجيان.

٣ / ٤ / ٢ : نحو الجملة ونحو النص.

٣ / ٤ / ٣ : النص والخطاب والإجراء:

٣ / ٤ / ٣ / ١ : تصورات أولية.

٣ / ٤ / ٣ / ٢ : قراءة في مقدمة تمام النقدية.

٣ / ٤ / ٤: خلاصة واستثمار.

٤ / ٠ : غربلة واستصفاء واستثمار.

٥ / ٠ : المصادر والمراجع.

وستعالج عناصر البحث وفقًا للترتيب السابق وعلى الانتظام والاتساق ذاته فيما يلي من مطالب. فضلًا عن المطلب الأول "مقدمات أساسية" والمطلب الثاني "المكافئات المقترحة للمصطلحين".

٣ / ٠ : إعادة النظر في اقتراحات الباحثين للمصطلحين:

٣ / ١ : مقدمة منهجية:

حاولت بداية أن أتناول الباحثين مادة الدراسة وأعالج اقتراحاتهم لكل مصطلح على حدة. ولما كان المصطلحان يرتبط أحدهما بالآخر، فقد توصلت إلى أن هذه الآلية ستزيد القارئ من أمره رهقًا، خاصة أن كثيرًا منهم يتداخل لديهم المكافئان، كما يظهر ذلك في مطلب مادة الدراسة، فرأيت . بعد إنعام نظر وطول تفكر . أن تعالج هذه المكافئات المقترحة عند كل باحث على حدة، فنتناول سعدًا فخطابيًا فتمامًا، أما إلهام أبو غزالة فسأدرجها مع تمام لما سيرد بفضل بيان في موضعه. وهذا مفيد من نواحٍ منها:

الأول: أننا نستطيع حصر المكافئات المقترحة والتركيز عليها لدى كل باحث على حدة.

الثاني: إذا فعلنا ما ورد في النقطة الأولى، فإن هذا سيضع أيدينا على المكافئات المقترحة بشكل دقيق.

الثالث: أن تكون المعالجة أكثر تنظيمًا وإحكامًا منها في الصورة الأولى التي كانت ستتسم حينها بالتفريعات والتشقيقات التي تشتت فكر القارئ.

الرابع: إذا فعلنا كل ما سبق نستطيع أن نحدد المكافئات المقترحة بشكل عام مجملًا، ومن ثم نستطيع غربلتها واستصفاء ما يحتاج منها إلى استصفاء في ضوء اقتراحات الباحثين الآخرين لمادة الدراسة، وهذا ما سيكون في المطلب القادم من البحث.

وإذا فعلنا ذلك نستطيع أن نستخلص المكافئات المقترحة التي نعتمد عليها في كتاباتنا، خاصة أن أصحاب الاقتراحات أكثر استعمالًا؛ لأن تعدد المكافئات المقدَمة تدل على:

. التباين والاختلاف والتشرذم وعدم المشاركة الفعالة.

. أن ليس هنالك آلية يعمل من خلالها هؤلاء الباحثون.

. لا يوجد من يحاول أن يستثمر كل هذه المكافئات استثمارًا أفضل.

٣ / ١ : إعادة النظر في اقتراحات سعد مصلوح:

٣ / ١ / ١ : نحو أجرومية للنص الشعري دراسة في قصيدة جاهلية:

يعد مصلوح واحدًا من الذين عضدوا اقتراحاتهم من التراث العربي بشكل واضح، وإن جاءت موجزة. كما يعد بحثه رائدًا في هذا المجال؛ نظرًا لقدمه أولًا، ولمعالجته وتعريف الباحثين بهذه النظرية "النصية" ثانيًا، ولاقتراحاته التي لاقت رواجًا بين الباحثين ثالثًا، ولهذا كان من الدراسات الأولى لمادة الدراسة. كما ساعد على رواج هذا البحث أمران، الأول: ما لصاحبه من قيمة وقامة في الدرس اللساني العربي المعاصر، والثاني: ما تتمع به هذه المجلة من سمعة، فضلًا عن أنها واسعة الانتشار في العالم العربي.

ويهمني من هذا البحث الآن صياغة مقترح عربي أصيل مقابلًا للمصطلح الإنجليزي Cohesion، وعلى الرغم من أن مصلوحًا اهتم بتحديد مفهوم المصطلح الغربي[١] إلا أنه لم يشر بشكل موسّع، غير أنها دالة، يقول في شأن ترجمة المصطلحين: بذلت محاولات كثيرة لترجمة مصطلحي Cohesion و Coherence أشهرها ترجمتهما بالتماسك والالتحام،. وقد توصلنا بعد طول تفكر وإمعان نظر إلى السبك مقابلًا لمصطلح Cohesion والحبك مقابلًا لمصطلح Coherence. ونحسب أنهما مقابلان عربيان يتسمان بالإفصاح والإبانة والتساوق، كما أنهما أقرب شيء إلى المفهوم المراد، وأكثر شيوعًا في أدبيات النقد الأدبي: "جاء في تاج العروس مادة سبك: سبكه يسبكه سبكًا، أذابه وأفرغه في القالب من الذهب والفضة[٢].

ويلفت النظر في النص السابق، أنه جاء موجزًا، خاصة أنه لم يبد حيثيات كافية في اختيار المقترحين، إلا إشارة النقد الأدبي الخاطفة، كما أن إشارة "تاج العروس" ليس لها مبرر. فضلًا عن أن مصلوحًا نشر بحثه ١٩٩١، ومبلغي من العلم أنه من الأوائل الذين دلفوا هذا الباب[٣]. ويزيد عجبي العاجب أني لم أفهم مراد الشيخ؛ بأن ثمَّ محاولات بذلت، وتزيد الغرابة بالوصف "كثيرة". أشار أنهما مصطلحان يتسمان بالإفصاح والإبانة والتساوق، وهذا وصف عام؛ لأنه ينطبق على المقترحات العربية الأخرى. كما أن المقترحات الأخرى أكثر شيوعًا في أدبيات النقد الأدبي أيضا•.

ويحتاج نص الشيخ إلى إبانة وتفصيل شديدين، ففي نصه "السبك والحبك" أقرب إلى أدبيات النص الأدبي، وقد استعمل الجاحظ وأسامة بن منقذ هذين المقترحين العربيين. وقد أوردت تفصيلًا في مقام آخر فيما يتعلق باقتراح مصلوح ونص الجاحظ بما لا يحتاج معه إلى إعادة هنا نزلة أخرى[٤].

٣ / ٢ : إعادة النظر في اقتراحات محمد خطابي:

٣ / ٢ / ١ : لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب:

يلاحظ أن خطابيًا عالج المصطلحين في أكثر من موضع من الكتاب، منها ما هو بشكل مباشر، ومنها ما هو بشكل ضمني، وقد دعاني إلى هذا أنه عرض في كتابه لتصورات عربية من منظور لسانيات النص ومن منظور تحليل الخطاب، فضلًا عن المقدمة التي أظهر فيها تصوراته حول المكافئين المقترحين. وواضح أنه تمثل أفكار هاليداي ورقية حسن تمثلًا واضحًا، كما عرض لمنظور تحليل الخطاب عند فان دايك، ومن ثم عرض المكافئين تارة أخرى، ومن ثم يمكن أن أجعل هذين الفصلين من

---

١ سعد مصلوح: نحو أجرومية للنص الشعري، ص ١٥٤.
٢ السابق، ص ١٦٦.
٣ ربما اطلع على بعض الدراسات العلمية التي كانت سابقة على بحثه، غير أنه لم يفصح عنها.
• قدمتُ في دراسة سابقة مقترحات الباحثين في الإعجاز القرآني لهذين المصطلحين. الدرس النحوي النصي، ص ٦٠ : ٦٢.
٤ أشرف عبد البديع: الدرس النحوي النصي، ص ١٤١.

منظور لسانيات النص وتحليل الخطاب، فضلًا عن المقدمة التي هي المواضع المباشرة التي عالج فيها المصطلحين بشكل ظاهر، وقد أدى عرض الرؤى المتباينة إلى استعمال مقترحات عدة.

فقد اشتمل كتابه على بابين، الأول: الاقتراحات الغربية، تناول فيه المقترحين، وفي الفصل الثاني: قدم رؤية لسانيات الخطاب، أما الباب الثاني: المساهمات العربية؛ فقد استعمل مكافئات أخرى من البيئة العربية مثل: التماسك والالتحام ... وهلم جرا. وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار هذه المقترحات بشكل ضمني هي الأساس، فضلًا عما أوردته أعلاه، ومن هنا تعددت المقترحات المستعملة لديه•؛ نظرًا لتعدد البيئات التي عالجت النص، ولتباين الرؤى والمداخل.

يشير عنوان الكتاب إلى أنه اشتمل على عنوانين، الأول: رئيسي: لسانيات النص، والثاني: فرعي: مدخل إلى انسجام الخطاب، ويقودنا الملحظ الثاني المتعلق بالفرعي مصطلح "انسجام" إلى السؤال الآتي: لماذا استعمل خطابي "الانسجام" في العنوان ولم يستعمل "الاتساق"؟! على الرغم من أنه في ثنايا الكتاب شرح المقصود من كل منهما. وأبقي عليه لأعود إليه في قابل من البحث بفضل بيان؛ إذ يتعلق بتحرير مصطلح Cohasian عنده. فضلًا عن أنه استعمل في العنوان الرئيسي "النص"، بينما استعمل في العنوان الفرعي "الخطاب". وهذا يشير إلى ملحظين على قدر من الأهمية كما يلي:

الملحظ الأول: التسوية الواضحة بين المصطلحين بشكل واضح، حتى لا نكاد نجد أحدهما إلا مقرونًا بالآخر، أو بمعنى آخر: التسوية التامة بين المصطلحين[١].

وجدير بالنظر أن "خطابي" أشار إلى مصطلح آخر يرتبط بمصطلح "النص" وهو "النصية" يقول: إن النص وحدة دلالية، وليست الجمل إلا الوسيلة التي يتحقق بها النص[٢]. أضف إلى هذا أن كل نص يتوفر على خاصية كونه نصًا، يمكن أن يطلق عليها "النصية" وهذا ما يميزه مما ليس نصًا. فلكي يكون لأي نص نصية ينبغي أن يعتمد على مجموعة من الوسائل اللغوية التي تخلق النصية، بحيث تسهم هذه الوسائل في وحدته الشاملة[٣].

ويجب التركيز على ما فوق الخط في النص أعلاه، في أنهما سويا بين النص والنصية، إذ ليس كل نص يطلق عليه نصية / نصانية، فالنص مرتبط بالاستعمالات، سواء أكانت ملفوظات أم مكتوبات،

• ينظر محمد خطابي: لسانيات الخطاب، ص ٨٤، ١٧٢ لتأكيد الفكرة.

١ ينظر محمد خطابي: لسانيات النص، ص ٥. وقد نظرت في استعمالات الباحث في الموضع السابق، فوجدته ربما استعمل النص أو الخطاب أولًا والآخر ثانيًا، فبدَّل بينهما؛ حيث جعل النص تارة والخطاب نزلة أخرى، هذا عن الموضع السابق من الكتاب، غير أن استقراء الكتاب يشير إلى أنه على الرغم من التسوية الضمنية بينهما، إلا أني لحظت في مواضع منتثرة من الكتاب أن الباحث استعمل في عناوين الفصول والعناوين الفرعية مصطلح الخطاب / خطاب، ولم يستعمل النص، على الرغم من التسوية بينهما، فضلًا عن أنه وضع مصطلح "النص" في العنوان الرئيسي، و"الخطاب" في العنوان الفرعي / التوضيحي "المفسر". ينظر خطابي: لسانيات النص، ص ٣٨، ٤٠، ٤٢، ٤٧، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣ على سبيل المثال، ولم نجده استعمل مصطلح "النص" على طول خط الكتاب في كل العناوين الرئيسة والفرعية.

٢ السابق: الموضع ذاته.

٣ نقلًا عن خطابي: لسانيات النص، ص ١٣.

خلافًا للنصية التي ترتبط بنظرية محددة، وقد أورد بوجراد / درسلر أنه ينبغي أن يتحقق في النص سبعة معايير حتى يكون كامل / تام النصية، وقد أوردت نصًا لسعيد بحيري يرى أنه ليس من الضروري أن تتوافر كل هذه المعايير في النص حتى يكون كامل النصية، إذ يمكن أن تتحقق بأقل قدر منها، وهي معايير أساسية ضرورة لتحقيق النصية لأي نص؛ أعني الربط والتماسك والقصدية والموقفية[1]. وبناء على رؤية أولي العلم أن النصية تعني النص الذي تتوافر فيه المعايير السبعة التي حددها المنظران لهذا الاتجاه، وبناءً عليه فإن التسوية بينهما لدى خطابي تحتاج إلى إعادة نظر.

الملحظ الآخر: الذي أوردته قبل قليل: لماذا استعمل خطابي في العنوان الفرعي / المفسر "انسجام" ولم يستعمل "اتساق"؟ وقد أورد الإجابة في معرض تفريقه بين المصطلحين، كما نقلهما عن هاليداي ورقية حسن، يقول: يقصد عادة بالاتساق ذلك التماسك الشديد بين الأجزاء المُشَكِّلة لنص / خطاب ما، ويهتم فيه بالوسائل اللغوية "الشكلية" التي تصل بين العناصر المكونة لجزء من خطاب أو خطاب برمته. ومن أجل وصف اتساق الخطاب / النص يسلك المحلل / الواصف طريقة خطية، متدرجًا من بداية الخطاب "الجملة الثانية منه غالبًا" حتى نهايته، راصدًا الضمائر والإشارات المحيلة إحالة قبلية أو إحالة بعدية، مهتمًا أيضًا بوسائل الربط المتنوعة•، كالعطف والاستبدال والحذف والمقارنة والاستدراك وهلم جرا. كل ذلك من أجل البرهنة على أن النص / الخطاب "المعطى بصفة عامة يشكل كلًا متآخذًا[2]. إلا أن شيئًا لافتًا للنظر في أنه قال: مبدئيًا تشكل كل متتالية من الجمل . كما يذهب هاليداي وحسن . نصًا، شريطة أن تكون بين هذه الجمل علاقات، أو على الأصح بين بعض عناصر هذه الجمل علاقات. تتم هذه العلاقات بين عنصر وآخر وارد في جملة سابقة أو جملة لاحقة، أو بين عنصر وبين متتالية برمتها سابقة أو جملة لاحقة أو بين عنصر وبين متتالية برمتها سابقة أو لاحقة[3]. وقد أورد خطابي في هذا النص مصطلح "علاقات" أي العلاقات بين هذه الجمل والعلاقات بين الجمل منها ما هو لغوي "شكلي" كالربط بين الملفوظات الفردية من خلال أدوات العطف والإحالة والاتساق المعجمي ... وهلم جرا.

---

١ سعيد بحيري: اتجاهات لغوية معاصرة، ص ١٧٠.

• اقترح سعيد بحيري ترجمة للمصطلح الأول "الربط النحوي": اتجاهات لغوية معاصرة، ص ١٧٠، ويبدو أنه كان يقصد أن يكون دالًا على العناصر اللغوية، بينما اقترح للآخر "التماسك الدلالي" السابق، ص١٧٣، وظاهر أنه حين حدد "النحوي"، كان يعني الفصل بين "الربط النحوي" و"الربط" فقط؛ لأن "الربط" عنده يشمل المصطلحين معًا؛ لأن هناك "ربطًا نحويًا" في مقابل "ربط مفهومي". وعلى هذا الأساس يكون الربط شاملًا للمصطلحين معًا "الربط النحوي، التماسك الدلالي"، ومن ثم فالربط خلاف الربط النحوي، وهذا ما حدا بي في سياق آخر أن أعد "الربط" شاملًا المصطلحين معًا "الوظائف الإحالية لجملة الصلة في القرآن، ص ١٧: ١٩"، وأزيد هذا الكلام توكيدًا من خلال سعيد بحيري حين تناول الإحالة قال: تعد الإحالة من الوظائف المتداخلة في رأيي، إذ إن صورها المتعددة تأبى التقيد داخل الربط أوالتماسك؛ لأنه إذا كان من الممكن تصنيف بعضها داخل المعيار الأول وبعضها الآخر داخل المعيار الثاني، فإنه على المستوى الواقعي لا التنظيري، تتداخل علاقات الإحالة اللفظية والمفهومية. اتجاهات لغوية معاصرة، ص١٧٠؛ أي يقع "الربط" الموقعين "النحوي والمفهومي".

٢ محمد خطابي: لسانيات النص، ص ٥.

٣ السابق، ص ١٣.

وظاهر أنها ترتبط ببنية السطح، وإن وقع بعضها الموقعين معًا، أي بنية السطح "الاتساق" وبنية العمق "الانسجام" بتعبير خطابي، فضلًا عن أن هنالك علاقات أخرى غير شكلية "لغوية" كالوصل والاستئناف والإجمال والتفصيل عند البلاغيين. وهي علاقات مفهومية.

ومن هنا يمكن أن نستخلص أن مصطلح "العلاقات" لدى خطابي مصطلح مزدوج يجمع مصطلحيَ الاتساق والانسجام. صحيح لم يقل خطابي بذلك، وإنما يشير نصه إلى ذلك بوضوح، وعلى هذا يجتمع لديه ثلاثة مصطلحات: الاتساق، الانسجام، العلاقات. غير أني أعود فأربط مصطلح "علاقات" بذلك السؤال الذي طرحته أعلاه. يقول خطابي: يذهب الباحثان إلى أن "السامع" حين يحدد، بوعي أو بدون وعي، وضعية عينة لغوية يستدعي بنيتين: خارجية وداخلية، تتمثل البنية الداخلية في اعتماد الوسائل اللغوية التي تربط أواصر مقطع ما، وتكمن البنية الخارجية في مراعاة المقام، أي أن المتلقي يضع في اعتباره كل ما يعرفه عن المحيط[1]. ويطرح هذا النص مصطلحين آخرين يعتضدان مع المصطلحات الثلاثة السابقة، وهما: البنية الداخلية والبنية الخارجية، ويقصد بالبنية الداخلية الاتساق، وبالبنية الخارجية الانسجام، ويؤكد أن هذا الاستنتاج صحيح؛ أن خطابيًا أورد النص السالف وهو: وبناء عليه يهتم الباحثان من دراسة مظاهر الاتساق اللغوية "الداخلية" التي تميز النصوص في اللغة الإنجليزية[2].

وبناء على ذلك، فالاتساق هو البنية الداخلية، والانسجام هو البنية الخارجية، غير أنه يلاحظ أنه أورد مفاهيم متنوعة ليست على درجة واحدة من حيث الدرجة الاصطلاحية؛ إذ يمكن تقسيم هذه المفاهيم السابقة إلى ما يلي:

أولا: مفاهيم عامة: ونقصد بها المكافئات المقترحة / المستعملة لدى خطابي، ويكون معناها شموليًا، وهي: الانسجام والعلاقات.

ثانيا: مفاهيم خاصة: ويقصد بها أن خطابيًا استعملها استعمالًا جزئيًا دالًا بها على ترجمة أحد المصطلحين، وهي: الاتساق، الانسجام، البنية الداخلية، البنية الخارجية.

ويلاحظ أن مصطلح "الانسجام" تكرر وروده في النقطة الأولى والثانية، وهذا يشير إلى أن خطابيًا استعمله استعمالًا مزدوجًا؛ بمعنى أنه استعمله في حشايا الكتاب دالًا به على ما يقابل مفهوم "الاتساق"، واستعمالًا آخر ورد في عنوان الكتاب الفرعي؛ لأنه إذا كان يرى أن "الانسجام" مقابل للمصطلح الثاني، فهو أشمل أو هكذا رأى أنه يجمع المصطلحين معًا، ولهذا قصر العنوانين عليه، ولم يأت بالآخر "الاتساق" في العنوان.

عاد خطابي موضحًا . عند هاليداي ورقية حسن . الفارق بين الاتساق والبنية الداخلية ... لأنه على ما يبدو، قد لاحظ أن ما عرض له يمثل خلطًا وتلبيسًا على القارئ، قال: فدرءًا لاحتمال الخلط بين الاتساق وبين البنية يقترح الباحثان الانطلاق من مسلمة مفادها أن النص ليس وحدة "Aunit" بنيوية

---

١ السابق، ص ١٤.

٢ السابق: الموضع ذاته.

كالجملة، أو ما يشبهها، وكذا ليس علاقة بنيوية، وإذا كان هناك من دور للبنية فهو التوحيد ليس إلا ...[1].

وإذا كنت قد أوردت أن مصطلح "العلاقات" يشمل مصطلحي "الاتساق والانسجام"، فإني أؤكد هذا الاستنتاج من كلام خطابي ذاته، حين قال: إلا أن الاتساق يتوقف، داخل نص ما، على شيء آخر غير البنية؛ بمعنى أن هناك علاقات معينة، إذا توافرت في نص ما، تجعل أجزاءه متآخذة مُشَكِّلة بذلك كلًا واحدًا. تعد طبيعة هذه العلاقات دلالية، وهي خصائص تميز النص بوصفه كذلك، مما يجعله وحدة دلالية[2]. وما فوق الخط أن النص لا بد أن تتوفر فيه العلاقات الدلالية التي تجعل النص كلًا موحدًا، حسب تعبير خطابي، وهو ملحظ يؤكد كذلك الملحظ السابق؛ أعني دلالة العلاقات.

ويرى خطابي أن الاتساق، لا بد أن يتحقق في أية نص: إن الانسجام أعم من الاتساق، كما أنه يغدو أعمق منه، بحيث يتطلب بناء الانسجام، من المتلقي، صرف الاهتمام جهة العلاقات الخفية التي تنظم النص وتولده، بمعنى تجاوز المتحقق فعلًا "أو غير المتحقق" أي الاتساق إلى الكامن "الانسجام"[3].

ولما كان الاتساق ينبني على الانسجام، بناءً على نص خطابي، فقد أورد الانسجام في عنوان الدراسة دالًا به على المصطلحين معًا؛ لأنه أعم؛ ولهذا أورد في عنوانه المفسر / الفرعي: مدخل إلى انسجام الخطاب، فذكر "انسجام" ولم يذكر اتساق؛ لأنه . بناءً على ما سبق . حين حصول الانسجام، لا بد أن يسبقه حصول الاتساق، على مستوى البنية اللغوية، أو البنية الداخلية، حسب تعبير خطابي. وعلى الرغم من علاقة العموم بالخصوص البادية بينهما، إلا أن كليهما يستخدم في سياق لا يصلح فيه الآخر. وبناء على كل ما ورد أعلاه، يكون لدينا:

أولا: مفاهيم خاصة:

. الاتساق × البنية الداخلية.

. الانسجام × البنية الخارجية.

ثانيا: مفاهيم عامة "جامعة":

. الانسجام = العلاقات / علاقات.

وأقصد بمفهوم العموم، أنهما يشتملان على المصطلحين الأولين الخاصين، ومن ثم فإن الاتساق والبنية الداخلية والانسجام "على المعنى الأول الوارد في الخاص" يقعان في إطار الانسجام والعلاقات "على المفهوم الوارد في ثنايا المفاهيم العامة". وعلى هذا، فإن خطابيًا ذكر مقترحات "الاتساق، الانسجام" واستعمل أخرى "العلاقات، البنية الداخلية، البنية الخارجية"، ولبيان ذلك وضعت الجدول الآتي:

---

١ السابق: الموضع ذاته.
٢ نقلًا عن خطابي: لسانيات النص، ص ١٦.
٣ السابق، ص ٥، ٦.

المصطلح الإنجليزي	المقترح الأساسي	المقترحات الفرعية	المقترحات الجامعة	ملاحظات
Cohesion	الاتساق	البنية الداخلية، العلاقات	الانسجام، العلاقات	-
Kohearanz	الانسجام	البنية الخارجية، العلاقات	الانسجام، العلاقات	-

جدول يوضح استعمال خطابي للمكافئات المقترحة كما وردت في "لسانيات الخطاب"

٣ / ٣ : إعادة النظر في اقتراحات تمام حسان:

٣ / ٣ / ١ : بيانان منهجيان:

٣ / ٣ / ١: البيان الأول: آلية المعالجة عند تمام حسان:

حاولت أن أضع آلية أتعامل من خلالها مع اقترحات تمام حسان في المحاضرة، والثاني "ترجمة"، فعرضت للمكافئات في المحاضرة، وهي فقيرة، فليس فيها كبير عناء. وأما الترجمة "النص والخطاب والإجراء" فنظرًا لاتساع مادته، واشتماله على مادة علمية غزيرة، فقد حاولت أن أجد آلية واضحة لمعالجة مقترحاته، وبعد طول نظر وإدامة فكر، رأيت أن تكون المعالجة كما يلي:

الأولى: النظر في المواضع التي ذكر فيها المصطلحين في الكتاب، فوجدته ترجمها ترجمة موحدة.

والثانية: النظر في فهرس المصطلحات في نهاية الترجمة، فوجدته ثبت لما اقترحه أولًا في حشايا الكتاب ولم يبدل منه شيئًا.

والثالثة: النظر في المقدمة النقدية التي أوردها في صدر الترجمة، ومن المؤكد أنه تعرض لهذين المصطلحين من خلال الترجمة، ولهذا تعد "المقدمة" مادة ثرية لبيان رؤيته.

والرابعة: النظر في ثنايا الترجمة في الكتاب ومتابعة ما أورده من صور للتحقق من آلية ترجمة المصطلحين. وواضح أن المعالجة الرابعة ليست على قدر كبير من الأهمية في بيان رؤيته حول اقتراحاته لهذه الترجمة.

وتتيح هذه الآلية وهذا المسح بيان رؤيته بشكل واضح، كما أنها تظهر أننا لم نترك موضعًا في الكتاب إلا وأدمنا النظر فيه، وهي آلية تتيح للقارئ أن يكون على علم بآلية التعامل مع المصطلح، ومن ثم نكون قد تعرضنا لجوانب الكتاب بالنظر وإدامة التفكر، ويؤسس هذا التصور أن يكون حكمنا مقبولًا ومعقولًا.

وتجدر الإشارة إلى أن تبيان هذه المكافئات لدى تمام ربما يحتاج إلى رجع البصر في بعض المؤلفات الأخرى له مثل: اللغة العربية مبناها ومعناها، على الرغم من أنه ليس له علاقة بما نحن حياله، إذ ربما يوضح بعض الجوانب التي تستدعي ذلك مثل اقتراحه "التضام" مقابلًا عربيًا للمصطلح الأول.

٣ / ٣ / ٢ : البيان الثاني: آلية التعامل مع: مدخل إلى علم لغة النص، إلهام أبو غزالة / علي خليل:

صدر الكتاب ١٩٩٢، وهي فترة زمنية متقدمة، كما اجتمع على تأليفه باحثان متميزان. وحين حاولت أن أجد فيه شيئًا يتعلق باقتراحاتهما حول المصطلحين الغربيين، لم أجدهما تعرضا لأسباب الاختيار تعرضًا مباشرًا، غير أن اللافت للنظر، أنهما عالجا تصورات نظرية النصية، فاقترحا التضام للأول، والتقارن للآخر. وأحسب أن اقتراحاتهما كان لها سند من التراث، غير أني لم أجد إشارة واضحة وصريحة لديهما في هذا الشأن، لكن ما يؤكد رؤيتي أن اقتراحاتهما حول التراث لها ما يعضدها، لكنهما عالجا قضايا تراثية تطبيقًا للنظرية، وقد اتخذت المعالجة شكلين، الأول: المعالجة التراثية، والثاني: التطبيق من القرآن الكريم والشعر، فضلًا عما عرض له الباحثون من المعايير النصية عند أصحاب النظرية.

وعلى الرغم من أن هذين الباحثين عالجا هذه النظرية وحاولا ربطها بالتراث العربي لدى البلاغيين "عبد القاهر" والأمثلة من القرآن الكريم والشعر من خلال تطبيق متميز، فإنني لم أجد اهتمامًا ظاهرًا بالبحث عن أصول هذين المكافئين. وإذا نظرنا إلى اقتراحات تمام حسان في المحاضرة "التضام والاتساق" وفي الترجمة "السبك والالتحام" نجده صنع صنيعهما. وعلى الرغم من التعدد في استعمال مكافئات، فإن الناظر فيها يجد ظلالًا تراثية في اختياراتهم، على الرغم من أنهم لم يقولوا هذا صراحة. غير أن معالجتهم التراثية، خاصة فيما يتعلق بـ "التضام، والسبك، والالتحام، والاتساق" على الرغم من أنه عرض بعض المقترحات في الترجمة.

وإذا نظرنا إلى استعمالات تمام حسان السالفة الذكر، وإلى اقتراحات إلهام أبو غزالة في "مدخل إلى علم لغة النص" من هذه الوجهة، فسنجد بينهما قربى، إلا أن صلتها بالتراث لدى تمام أكثر وضوحًا، بوصفه نحويًا مرتبطًا بالتراث، ومن ثم سنجد "التضام" من مصطلحات التراث النحوي. وأما إلهام أبوغزالة وزميلها فقد طبقا نظرية النصية على جوانب عربية من التراث، وعلى القرآن الكريم والشعر. وإذا كانت أواصر الصلة بينهما قائمة بل شاخصة بل مستعلنة، فإن إعادة ذكر مقترحات إلهام أبو غزالة وزميلها، يعد ضربًا من التكرار لا داعي له. ومن هنا سأكتفي بمعالجة تمام حسان في المحاضرة والترجمة، تاركًا مؤلف إلهام أبو غزالة وزميلها، بناءً على هذا الطرح.

٣ / ٣ / ٣: تمام حسان: نحو الجملة ونحو النص:

هذه محاضرة مقارنة بالكتاب المترجم "النص والخطاب والإجراء"، كما أن هذا البحث لم ينشر، كما أنه أقدم من الترجمة، فضلًا عن أنه من تأليفه، يُضاف إلى أن إيجازه يجعل المكافئات محدودة، خاصة أنه يتجاوز العشرين صفحة بقليل، ومن ثم نستطيع حصرها في سهولة ويسر. كل هذه السمات أهلته أن نبدأ به أولًا.

يلاحظ أن تمامًا لم يستعمل "الخطاب" واستعمل بدلًا منه "النص"، على الرغم من أنه في الترجمة استعمل المصطلحين "النص والخطاب" بناءً على عنوان الكتاب وعلى ما ورد في ثناياه. ويشير هذا الأمر من جهة أخرى إلى أن بوجراند من الذين يفرقون بين النص والخطاب، وهذا ما حدا بتمام أن يدرج في ترجمته المصطلحين معًا، على الرغم من أنه في المحاضرة، لم يستعمل إلا مصطلح النص، وعدم

استعماله لمصطلح الخطاب يشير إلى أنهما عنده بمعنى واحد، وإلا فلماذا استعمل المصطلحين في الترجمة؟ وهذا يدل على أنه اضطر إليه اضطرارًا، وأن الأمانة العلمية اقتضت أن يترجم العنوان وثنايا الكتاب كما وردت في لغته الأم.

تناول تمام حسان المعايير السبعة في هذا البحث موضحًا جوانب الاتفاق والانمياز بين نحو الجملة ونحو النص[١]. كما ذكر أنهما يتفقان حول صفتين هما "التضام• والاتساق" والصفة الأولى تتناول اللفظ، على حين تتناول الثانية المعنى[٢]، والاتساق علاقة المعنى بين المتضامين تجعل أحدهما غير نابٍ في الفهم عن الآخر[٣].

ومن ثم، فالتضام يتعلق باللغة "الشكل"، بينما يرتبط الاتساق بعلاقات المعنى، ومن هنا يكون لدينا مصطلحان أساسيان هما "التضام والاتساق"، غير أنه أثناء تحديدهما ذكر استعمالين آخرين هما "اللفظ والمعنى"، وهما مصطلحان مستعملان في البلاغة فيما عُرف بقضية اللفظ والمعنى. ثم ذكر مصطلحين آخرين هما "الرصف والحسن"[٤].

وبناءً على ذلك، فإن تمامًا اقترح مصطلحين أساسيين "التضام والاتساق" ثم استعمل أربعة مكافئات فرعية "اللفظ والرصف، في مقابل "المعنى والحسن"، وعلى هذا فالمكافئات المستعملة للمصطلح الأول: التضام "اللفظ والرصف" بينما استعمل لمصطلح الاتساق "المعنى والحسن"، إلا أنها ليست على درجة واحدة من الأهمية، ومن ثم يمكن ترتيب هذا الاستعمالات عنده على النحو الآتي:

الأول: الرئيسي: التضام والسبك للمصطلح الأول، والاتساق والالتحام للمصطلح الثاني، والثاني: الفرعي: اللفظ والرصف والمبني للأول وللثاني المعنى والحسن، وهي تقوم مقام المكافئات الأساسية عوضًا عنها، إما مفسرة أو موضحة، لكنها أبدًا لا ترقى إلى درجتها في الترقي المصطلحي. إلا أن كلمة أخيرة في هذا الشأن، أن المقترحين الأخيرين "اللفظ والرصف" لم يكونا أقل أهمية، خاصة أنهما مستعملان في بيئة النحاة، واستعملهما تمام كثيرًا في كتابه الفارد "اللغة العربية مبناها ومعناها". كما يشير عنوان الكتاب إلى أنه يمكن أن نضيف مصطلحين آخرين المبنى والمعنى، وهما مصطلحان لهما ما عليهما!!

ولما كان البحث يمكن تقسيمه إلى قسمين، الأول: ما ينماز به نحو الجملة من نحو النص، والثاني: ما يتفق فيه النحوان، ثم ما ينماز به نحو النص، أردف ذلك بنماذج من القرآن الكريم. فلم يكن هناك كثير من المصطلحات التي استعملها، خاصة أن حجم البحث ليس بالمساحة التي تحتمل كثيرًا من

---

١ تمام حسان: المحاضرة، ص ١.

• أورد تمام حسان معنى التضام، وقد جعله في قسمين، ويقع عنده ضمن العلاقات اللفظية. اللغة العربية مبناها ومعناها، ص ٢٠١٦، ٢٠١٧.

٢ السابق، ص ٢.

٣ السابق: الموضع ذاته.

٤ السابق، ص ٤، ٥.

المصطلحات وتفصيلها. غير أني يمكن أن أنظر إليها على أنها مقدمة وتمهيد لترجمة تمام لسفر بوجراند، وهو موضوع حديثنا في المطلب القادم.

٣ / ٣ / ٤ : النص والخطاب والإجراء:

إذا كان تمام حسان قد اقترح في المحاضرة للمصطلح الأول "التضام" وللثاني "الاتساق"، قبل صدور الترجمة بحوالي خمس حجج، فقد تعرض للمصطلحين نزلة أخرى؛ فاقترح للأول "السبك" وللآخر "الالتحام"[١]. وهذان المقترحان في المحاضرة وفي السفر المترجم اقتراحات أساسية؛ معنى هذا أن هنالك اقتراحات أخرى فرعية / مفسرة، على ما أوردنا في المطلب السابق، وسنورد ما تبقى من الاقتراحات الفرعية في الكتاب المترجم. وبناءً عليه، يكون لدى تمام اقتراحات أساسية وأخرى فرعية، وفي إطاره العام أربعة مكافئات عربية مستعملة.

٣ / ٤ / ٣ / ١ : تصورات أولية:

لم يذكر تمام حسان للمصطلحين الغربيين إلا مقترحين أساسيين؛ فقد اقترح للأول "السبك" وللآخر "الالتحام"[٢]. والملاحظ أنه في الفصلين الثاني "الترابط الرصفي"، والثالث "الترابط المفهومي"، ذكر مصطلحين آخرين، وما أحسب إلا أنهما يؤديان القصد من المكافئين المقترحين من "السبك، والالتحام". صحيح الترابط الرصفي ترجمة Sequentialcommectivity والترابط المفهومي ترجمة conceptualcnectivity. أقول على الرغم من أن المصطلحين مختلفان، فإنه عالج في إطار الأول المتعلق ببنية اللغة / الشكل، أو ما سماه تمام حسان في المحاضرة "التضام، اللفظ"، عالج صور الجملة في النحو التحويلي، وعمليات الرصف، التعلق الرصفي، وعالج ضمن ما عالجه الربط بأدوات العطف ودلالته٣، وإلا فماذا يعني معالجته هذه الموضوعات ضمن إطار الترابط الرصفي؟ أي المتعلقة ببنية الوحدات اللغوية. وناقش في إطار الترابط المفهومي: الفلسفة والمعنى من حيث هو عصب من السمات[٤]، والمعنى من حيث هو إجراء[٥]، وبناء نموذج عالم النص... إلخ[٦].

كما أشير إلى جانب آخر، وهو طول المقترح فيما يتعلق بالترابط الرصفي والترابط المفهومي، والمصطلح ينماز بقصره، وهذا ليس موجودًا في الاستعمالين، كما أن فيهما ظلالًا نحوية، تربطهما بـ"نحو الجملة" الذي يحاول أن يتجاوزه "نحو النص" في كثير من المواضع.

إذن لدى تمام مقترحان أساسيان: للأول "السبك"، وللآخر "الالتحام"، واستعمالان فرعيان "الترابط الرصفي" و"الترابط المفهومي" على الترتيب السابق. وربما حين أراد أن يعالج القضايا والإجراءات الواقعة

---

١ بوجراند: النص والخطاب والإجراء، ص ١٠٣.
٢ السابق، ص ١٠٧.
٣ السابق، ص ١٥٧.
٤ السابق، ص ١٧٦ وما بعدها.
٥ السابق، ص ١٨٠.
٦ السابق، ص ٢٠١ وما بعدها.

داخل كل منهما اختار الاستعمالين الفرعيين، وإن كانت بينهما فروق، غير أنهما المقترحان للفصل الثاني والثالث، على ما يدل عليهما المكافئان الأساسيان، إلا أن الذي فرض عليه ذلك، هو معالجة بوجراند في الفصلين المذكورين، وربما إذا أراد أن يضع عنوانًا من تلقاء نفسه لاختار المكافئين الأساسيين، إلا أنه مترجم، وقد حمله هذا على أن يتابع كتابات بوجراند.

وأضيف ما يؤكد أن السبك هو الترابط الرصفي، والالتحام هو الترابط المفهومي، ما أورده تمام حين قال: السبك هو معيار الترابط الرصفي ثم الالتحام وهو الترابط المفهومي[١]. كما أنه حين ذكر المعايير السبعة في أحد المواضع . وقد ذكرها في مواضع كثيرة . قال: ويتضح من عنوان الكتاب أن الغرض منه إنشاء علم للنص متعدد أوجه العناية بحيث تتعدد وجهات النظر إلى النص من الرصف إلى المفاهيم إلى طريقة التوصل إلى الإعلامية[٢]. إلا أن متابعة واعية للمقدمة النقدية، التي خطها بيمينه في صدر الترجمة، تظهر بوضوح أنه استعمل مقترحات عدة أخرى. وهو حديثنا في المطلب القادم.

٣/ ٤ / ٣ / ٢ : قراءة في مقدمة تمام النقدية في الترجمة:

تعد مقدمة الأعمال العلمية منهجًا ونبراسًا، كما أن المقدمة التي خطها تمام في بداية الترجمة، عملًا علميًا رائدًا؛ إذ أدرج فيها رؤيته، كما تبلورت أفكاره حول ترجمة المكافئات العربية، فضلًا عن إبانته عنها بشكل واضح. أورد تمام فيها المقترحين الأساسيين "السبك والالتحام"[٣]. كما أورد "الترابط الرصفي"، ثم تناول عالم النص وعرفه بأنه: الموازي الإدراكي في ذهن مستعمل اللغة لهيئة المفاهيم المنشطة فيما يتعلق بالنص[٤]. ثم يستعمل المفاهيم والعلاقات. ويقترح المؤلف تصنيفًا نوعيًا للمفاهيم والعلاقات التي تضيّق مجالات المعنى إلى الحد الذي يمكن عنده لما بقي منها أن يلتقط بقدر ما يرغب مستعملو اللغة في التقاطه. وليس في هذه التصنيفات من المفاهيم ما يعد نادرًا أو شخصيًا وهي قليلة إلى حد معقول .... [٥]. وسأورد من المقدمة الاستعمالات/ المكافئات المقترحة على سنة الاختصار كما يلي:

الفحص المفهومي والفحص النحوي[٦]. والمفهوم والسطح[٧]. والترابط الإدراكي[٨]. والترابط "ويقصد به السبك"[٩]. والعلاقات المفهومية[١٠]. والبنية السطحية[١١].

---

١ السابق، ص ٨.
٢ السابق، ص ٥، ٦.
٣ السابق، ص ١٠٧.
٤ السابق، ص ٢٠.
٥ السابق، ص ٢١.
٦ السابق، ص ٢٢.
٧ السابق: الموضع السابق.
٨ السابق، ص ٢٨.
٩ السابق، ص ٣٠.
١٠ السابق: الموضع السابق.
١١ السابق، ص ٣٠.

والربط "يشير إلى المصطلحين"[١]. والربط بمعنى الالتحام[٢]. فالطرق السابقة وسائل سبك تؤدي إلى الالتحام في النص من الناحية المفهومية[٣]. أورد الشيخ في مقدمته كثيرًا من المكافئات المقترحة، وأشير إليها إيجازًا في الجدول الآتي:

م	المصطلح الأول	المصطلح الثاني	رقم الصفحة
١	السبك	الالتحام	١٠٧
٢	الترابط الرصفي	الترابط المفهومي	٨
٣	السطح	المفهوم	٢٢
٤	الفحص النحوي	الفحص المفهومي	٢٢
٥	الترابط	الترابط	٣٠
٦	.	العلاقات المفهومية	٣٠
٧	.	الترابط الإدراكي	٢٨
٨	الربط	الربط	٣٥

جدول يوضح المكافئات المستعملة من تمام للمصطلحين في المقدمة النقدية

اشتملت المقدمة على كل المكافئات المقترحة لديه سواء في المحاضرة أم في الترجمة، غير أن تماما اقترح مكافئين أساسيين اثنين في المحاضرة "التضام والاتساق"، وفي الترجمة اقترح مكافئين "السبك والالتحام"، أقول اقترح، ولهذا استخدمت في أسفل الجدول "استعمل" ولم أستخدم اقترح، وهذا يتسق مع ما أوردته سابقًا؛ أن المكافئات المقترحة لم تكن اقتراحات بقدر ما كانت استعمالات، ولهذا جعلتها "الاستعمالات" في درجة أدني من الاقتراحين الأساسيين، وإن جاءت اقتراحاته أربعة، على الرغم من أنه استعمل بالإضافة إلى المقترحين الأساسيين مقترحات/ استعمالات أخرى على ما بدا واضحًا في إعادة النظر في مادتيّ تمام.

يشير الجدول إلى أنه استعمل للمصطلح الأول "ستة" استعمالات، بينما استعمل للمصطلح الثاني "ثمانية" استعمالات، ولهذا قلت إن هناك فارقًا بين الاقتراح والاستعمال أعلاه. وزعمي أن الاستعمال

---

١ السابق، ص ٣٥.
٢ السابق: الموضع السابق.
٣ السابق، ص ٣٠.

أشمل من الاقتراح، خاصة أنه استعمل المقترح واستعمل المكافئات الأخرى. ولهذا فإنه يمكن تصنيف ما ورد لديه وفق ذلك التصور إلى صنفين:

. الأول: المكافئات الأساسية المقترحة:

. نحو الجملة ونحو النص:

. المصطلح الأول: التضام. المصطلح الثاني: الاتساق.

. النص والخطاب والإجراء:

. المصطلح الأول: السبك. المصطلح الثاني: الالتحام.

. الثاني: الاستعمالات المفسرة / الشارحة:

. نحو الجملة ونحو النص:

. المصطلح الأول: اللفظ، الرصف. المصطلح الآخر: المعنى والحسن.

. النص والخطاب والإجراء:

ـ المصطلح الأول: الترابط الرصفي، السطح، الفحص النحوي، الترابط،، الربط، وللمصطلح الآخر: الترابط المفهومي، المفهوم، الفحص المفهومي، الترابط، العلاقات المفهومية، الترابط الإدراكي، الربط.

غير أن ما يحتاج إلى إبانة، ليس لدى أصحاب المادة المعتمدة في البحث فحسب، بل لدى الباحثين العرب، خلافًا لتلك الإشارة الخاطفة التي عرض فيها مصلوح اعتضاد اختياره بالتراث، لم أر أحدًا ذكر أسباب تفضيله لهذا المكافئ أو ذاك، على الرغم من العلاقة التي لا تخفى على من له بصر بالتراث في المجال النقدي والبلاغي والنحوي تحديدًا.

قد يكون مقبولًا اقتراح "السبك والالتحام"، لكن من غير المقبول أن يكون "السبك" هو "الترابط الرصفي" و"الالتحام" هو الترابط المفهومي؛ لأن النصين مختلفان في اللغة الأم. كما أن الترابط الرصفي من مصطلحات نحو الجملة، صحيح "نحو النص" لا يرد مصطلحات "نحو الجملة"، لكن لا يستسيغها ما دمنا نستطيع أن نقدم مقترحًا أصيلًا، فما بالك إذا كانت المصطلحات موجودة أصلًا في قطاعات أخرى من التراث؟! صحيح هو لم يقل هذا بشكل مباشر، لكن صنيعه يدل على ذلك، ولهذا سميتها استعمالات لا مقترحات، غير أن هذا في عاقبة الأمر دال على أن كليهما يقوم مقام الآخر، أو أن الاستعمال يغني أو يؤدى دور المقترح في مقامات خاصة، وليست في كل المقامات، وهو ما حدث بالفعل في الكتاب، ليس عند تمام حسان وحده، بل عند كثير من الباحثين.

فإذا قبلنا المكافئ الأساسي "السبك" فإنه من غير المقبول أن يكون "السبك" هو الترابط الرصفي، بناءً على الترجمة، وإن كان يمكن أن يكون أحد المشتقات الدالة عليه أو على أحد جوانبه؛ بمعنى آخر . وهذا ينسحب على كل الاستعمالات الأخرى غير الأساسية هنا . أن الاستعمالات تتسم بالخصوصة، في حين يتسم المقترح الرئيسي بالعمومية؛ لأنه أكثر شمولًا من الاستعمال. كما أن الترابط الرصفي يستعمل في

نحو البنية/ نحو الجملة، وهذا لا يقيم الحجة على عدم قبول هذا المكافئ "الترابط الرصفي"، خاصة أن الشيخ استعمل صيغًا أخرى هي من نحو الجملة، مثل "الفعل مع المسند إليه، والفعل مع المفعول المباشر، الفعل غير المباشر، الفعل مع المخصص ... [1].

والشيخ في هذا يعالج نصوصًا، كما هي الحال في نحو الجملة، ومن ثم فإن التسوية بين الأساسي والفرعي فيه إجحاف، وهو قريب من اقتراح "التضام" الذي اقترحه في المحاضرة. إلا أن مصلوحًا الذي اقترح مكافئي "السبك" للأول و"الحبك" للآخر، رد اقتراح تمام للتضام وكذلك الاتساق، فقال: آثرنا ونؤثر أن نقترح مصطلح "السبك" مقابلًا عربيًا للمصطلح Cohesion ومصطلح "الحبك" مقابلًا عربيًا للمصطلح Coherence. وصحيح أنه لا مشاحة في الاصطلاح. وبهذا القيد لا مانع من قبول الأسماء إذا لم تتغير حقيقة المسمى. بيد أن قبول "التضام" مصطلحًا مشتركًا بين نحو الجملة ونحو النص، يوجب الحذر؛ إذ إن مظاهر التضام في الجملة غيرها في النص. إن الافتقار والاختصاص والتلازم والمطابقة وعود الضمير والداخل والمدخول، هي من مظاهر التضام على مستوى الجملة. لكن نحو النص يتجاوز هذا المستوى ليشمل وسائل الربط في ظاهر النص ... وعلى هذا يصعب سحب مصطلح التضام من مفهوم الجملة على مفهوم النص، إلا بتحميله قيمًا جديدة مختلفة تناسب موضوع التحليل[2].

وأضيف أن "التضام" يحمل ظلالًا تراثية لاستعماله في نحو الجملة ونحو النص، وما يقال عن هذا المصطلح ينسحب عن الاستعمال "الربط والترابط" خاصة أنها مكافئات مستعملة بقوة في نحو النص. وكذلك عن الاستعمالات الأخرى. وفي المطلب القادم نقدم تصورًا للمقترحات والاستعمالات لديه.

٣ / ٤ / ٤: إعادة النظر في اقتراحات تمام: خلاصة واستثمار:

نستخلص مما سبق، أن تمامًا عالج المصطلحين الغربين في موضعين، على ما أوردنا. أما المحاضرة، فليس فيه خلاف؛ إذ اقترح "التضام والاتساق" اقتراحين أساسيين، وقد ردهما مصلوح في بيانه الوارد في المطلب السابق. ويبدو أن تمامًا قد لاحظ ما لاحظه مصلوح أو اقتنع به، خاصة أنه ترجم في المحاضرة المصطلح الأول بالتضام "١٩٩٥" وبحث مصلوح "١٩٩١"، ولم يشر الشيخ إلى مصطلح مصلوح "السبك" للأول و"الحبك" للثاني. ويمكن استنتاج ملاحظ يسيرة، خاصة أنها محاضرة، والمحاضرة فيها من العجلة العاجلة، ما يجعلها تتسم بالتركيز على الكلام العام، لا التفاصيل الدقيقة التي تتماز بها البحوث. كما أن الشيخ ربما أراد له مقترحًا عربيًا أصيلًا من التراث، فجاء على غير منوال سابق "التضام".

لكن إذا نظرنا إلى تواريخ نشر البحوث في مادة الدراسة، وكذلك المكافئات المقترحة من قبل الباحثين، فسنجد أن "التضام" لم يكن اقتراحًا أصيلًا من تمام بداية، حتى وإن كان يناسب فكره في نحو الجملة؛ لأن إلهام أبو غزالة استعملته قبله بثلاث حجج على الأقل. وعلى هذا، فالاقتراح لإلهام أبو غزالة والاسم لتمام. وقد دعاني لذكر هذه الملاحظة أني أوردت أن هنالك تشابهًا بين معالجة تمام ومعالجة

---

١ السابق، ص ١٢، ١٣.

٢ سعد مصلوح: المذهب النحوي عند تمام حسان من نحو الجملة إلى نحو النص، ص ٢٢، ٢٣.

إلهام أبو غزالة من الوجهة التراثية، فاقتصرت على تناول على تمام في المعالجة حتى لا أحدث تكرارًا. إذن التضام من اقتراح إلهام أبو غزالة، استعمله تمام ولم يلق بالًا إلى اقتراح سعد مصلوح الذي كان قد مضى على نشر بحثه حوالي خمس حجج "١٩٩١"، على أساس أن "التضام" مصطلح نحوي يقبله تمام بقبول حسن، بوصفه نحويًا خلافًا لمصطلحي "السبك والحبك" المستعملين في النقد الأدبي والبلاغي بقوة[١].

وإذا كان تمام قد عدل عن مصطلح "التضام" النحوي إلى اقتراح مصلوح أثناء الترجمة، فإن هذا يشير إلى أنه اقتنع باقتراح مصلوح "السبك" الذي لم يشر له في البحث الموجز، وفضل اقتراح إلهام أبو غزالة ضمنًا بوصفه نحويًا. غير أنه عدل عنه في الترجمة قبل أن يكتب مصلوح: تمام حسان من نحو الجملة إلى نحو النص. ويبدو أن ما أورده مصلوح على اقتراح تمام للتضام، على الرغم من أنه ليس لتمام، أقول يبدو أنه فكّر فيه مليًا قبل أن يذكره سعد، فيما أوردته أعلاه، فعدل عنه "التضام" في المحاضرة إلى "السبك" في الترجمة.

غير أنه لم يقبل بالمقترح الآخر"الحبك" واختار مقترحا آخر "الالتحام"، والناظر في المكافئين "الحبك والالتحام" يجدهما من استعمالات النقد الأدبي تحديدا. وعلى هذا الأساس لم أستطع أن أفهم مغزى اختياره "الالتحام" وتفضيله على"الحبك" خاصة أنه ـ كما أوردت ـ لم يبد حيثيات اختياره لهذه المكافئات.

اقترح تمام للمصطلح الأول والثاني "التضام، السبك" على الترتيب في المعالجة، واستعمل بدلا منه استعمالات أخرى، تعددت بتعدد المقامات، مثل: الترابط الرصفي، الفحص النحوي، الربط، البنية السطحية. وأما المصطلح الآخر، فقد جاء على المنوال السابق؛ إذ اقترح له مكافئين "الاتساق، الالتحام"، في حين أورد عدة استعمالات أخرى تقوم مقامه، لكنها ليست دالة عليه دلالة كلية، مثل: الربط المفهومي، المفهوم، الفحص المفهومي، الربط، الترابط، العلاقات المفهومية، الترابط الإدراكي.

والناظر في اقتراحي تمام يجدهما اثنين، الأول ليس له، ولهذا ربما أعرض عنه، على الرغم من ارتباطه بالمجال النحوي، ويبدو أن هذا كان سببا وجيها وكافيا في أن يعرض عنه حين الترجمة إلى اقتراح مصلوح "السبك"، وعلى هذا فإنه قد استقر الأمر لديه عند مكافئ مقترح واحد "السبك"، وعلى هذا الأساس فإن اقتراحات تمام فيما يتعلق بالمصطلح الأول ليست شيئا مذكورا، إذ الأول "التضام" من اقتراح إلهام أبو غزالة، والآخر من اقتراح مصلوح، وعلى هذا خرج تمام صفر اليدين من اقتراحات المصطلح الأول.

ويبدو أنه كان مدركًا لهذا الأمر، فلم يركن في اختيار المصطلح الثاني إلى اقتراحات إلهام أبو غزالة وعلي خليل اللذين فضلا "التقارن"، في حين جاء اختيار مصلوح "الحبك"، ولم يستعمل تمام أحد هذين المقترحين، وحاول أن يجد لنفسه موضع قدم ضمن هذه الاقتراحات، فاختار "الالتحام"، على الرغم من أن "التقارن والحبك" من مصطلحات النقد الأدبي أيضًا.

---

١ أوردت في بحث سابق ما يؤكد هذه الفكرة: الدرس النحوي النصي، ص ٦٧ وما بعدها.

وتقودنا فكرة تعدد المكافئات المقترحة من قبل الباحثين، على الرغم من أنها تنتمي إلى بيئة واحدة، كما هي الحال هنا، إلى فكرة مفادها، الفردية لديهم وعدم الاعتماد على آلية بعينها. خاصة إذا لم تكن المبررات كافية لديهم أجمعين، كما هي الحال مع المكافئ الثاني المقترح: التقارن، الحبك، الالتحام. وفي ظني أنه لا يمكن أن يقدم أحدهما حيثيات أقوى في تفضيله واختياره لهذا المصطلح أو ذاك، خاصة أنها تنتمي جميعها إلى التراث النقدي والبلاغي.

٤ / ٠ : غربلة واستصفاء واستثمار:

ينطلق هذا المطلب من رؤية عامة مفادها، أن مجمل الباحثين لمادة الدراسة، استعملوا مكافئات أساسية وأخرى فرعية، وعلى هذا فإنهم لم يقروا إقرارًا مباشرًا بهذه الاستعمالات. وعلى هذا سأتوجه تلقاء المكافئات الأساسية لدى أصحاب مادة الدراسة.

وموجز القول فيها: إن تمامًا اقترح أربعة مقترحات، اثنين "التضام، الاتساق" في المحاضرة، واثنين في الترجمة "السبك، الالتحام"، غير أنه أعرض عن مقترحاته الأولى "العامة" في بحثه، حين ترجم الكتاب، إذ لم نر له ذكرًا من خلال تقرِّي مادة الكتاب، والمصطلحات الواردة في نهاية الترجمة، وعلى هذا بقي هذان المصطلحان هما الأساسيان، هذا مجمل القول في اقتراحاته، وكان مصلوح قد سبقه في اقتراحاته الأولى في المحاضرة "١٩٩٥" بأربع حجج، وفي اقتراحاته الثانية بثماني حجج، وما يجمع بينهما أن اقتراح مصلوح أخذ به تمام وراق له؛ فاستعمل اقتراح سعد للمصطلح الأول "السبك"، غير أنه في اقتراحه الثاني أعرض عن اقتراح مصلوح "الحبك" وأوجد كما قلت هنالك، إنه حاول أن يجد لنفسه موطأ قدم في هذه المقترحات الأساسية، ومن ثم فقد اشتركا في مقترح المكافئ الأول "السبك" وهو لمصلوح، وافترقا في اقتراح المكافيء الآخر، مما أفضى إلى اقتراحين أساسيين لديهما "الحبك" لمصلوح و"الالتحام" لتمام، على الرغم من أن كليهما من أدبيات النقد الأدبي.غير أن خطابيًا اقترح مكافئين آخرين "الاتساق" للمصطلح الأول، و"الانسجام" للمصطلح الثاني، خلافًا للاستعمالات الأخرى الفرعية التي لن نتعرض لها في هذا المقام، إلا أن إلهام أبو غزالة اقترحت للأول "التضام" وللثاني "التقارن".

واقترح تمام "الاتساق" للمصطلح الثاني في المحاضرة، بينما اقترح خطابي المصطلح ذاته للمصطلح الأول، وهنا يبدو التباين في التفكير بين الرجلين، ويبدو بوضوح أن هذا المكافئ "الاتساق" ليس له سند يعتضد به من التراث، فإذا كان تمام قد اقترحه في بحثه الأول للمصطلح الثاني، فإن خطابيًا قد اقترحه مقابلًا عربيًا للمصطلح الأول، على ما أبنا عنه في موضعه عند خطابي، لكنه استعمله ترجمة للمصطلح الأول، بناءً على تصورات نحاة النص وتحليل الخطاب. وإذا كان تمام قد عدل عن "الاتساق" في المحاضرة إلى "الالتحام" في الترجمة، فإن خطابيًا قد بقي على ما اقترحه ثانيًا لا أولا.

لا أريد أن أطيل في هذا المختتم، بقدر ما أريد استصفاء ما يحتاج إلى ذلك مما أورده الباحثون وغربلته، فاقترح مصلوح "السبك" للأول و"الحبك" للثاني، بينما اقترح خطابي "الاتساق" للأول و"الانسجام" للثاني، ونظرًا لأن تمامًا عدل عما اقترحه أولًا، فإنه اقترح . أو هكذا سار في ركاب السابقين في اقتراحهم . السبك للأول والالتحام للمصطلح الآخر.

وإذا كان تمام حسان . على ما أوردنا سابقًا، أنه أفاد إفادة ربما غير مباشرة من اقتراح إلهام أبو غزالة ورفاقه في اقتراح "التضام"، وربما يكون الأمر خلافًا لذلك، على أساس أنه نحوي، وكان مكمن الخلاف بينهما، على الرغم من التداخل في هذا المصطلح، الذي يدل على ملاحظ عدة، فإن جوانب الانمياز بينهم كانت واضحة وتمثلت في أن تمامًا أعرض إعراضًا عن المقترح الأول في الترجمة، وهذا يشير إلى أنه كان يتلمس طريقه يؤمئذ لاختيار مكافئ عربي مبين، كما أنه يشير من جهة أخرى إلى أنه ليس من اختياره، كما أوردت إلى استعمال نحو البنية في مقابل نحو النص. بينما بقيت إلهام أبو غزالة على ما اقترحته ولم تغيِّر منه شيئًا خلافًا لتمام. وقد رد مصلوح اقتراح تمام الذي سبقته إليه إلهام أبو غزالة، وبناء على ذلك، فإن ما أورده مصلوح ردًا على "التضام" عند تمام حسان وكذا الاتساق، ينسحب عليه ما ورد عند كل من خطابي وتمام، وبناءً على ذلك ترد المقترحات: التضام، والاتساق الوارد لدى خطابي مرادًا به المصطلح الأول، والاتساق الوارد لدى تمام مرادًا به المصطلح الآخر.

أنا لا أريد أن أتوقف مع ما أورده بحيري من أنه استعمل الربط النحوي أو الربط قاصدا به المصطلح الأول، أو التماسك الدلالي أو التماسك قاصدا به المصطلح الثاني. كما تجدر الإشارة هنا إلى أنه قد أحدث تغيرا بينهما؛ بمعنى أنه استعمل الربط والتماسك قاصدا بهما المصطلحين، ذلك حين يتم حذف النحوي والدلالي، فإذا أضيفا كان الغرض التحديد، وما لاحظته في مقام آخر، أن الباحث كان يلجأ إلى ذلك في مقام يحتاج إلى الإيجاز، بما لا يحتاج معه إلى تبيان.

كنت قد أوردت في اختيار المصطلحين وعرضت أن مجمل آراء الباحثين من مكافئات للمصطلح الأول هي "السبك، التضام، الربط النحوي، الاتساق، التماسك"، واقترحوا مقابلًا عربيًا للمصطلح الثاني "الحبك، الالتحام، الاتساق، التقارن، التماسك الدلالي، الانسجام، التناسق". ويلاحظ . بناءً على ما ورد أعلاه . أن "التضام والربط النحوي والاتساق والتماسك" قد استبعدوا، خاصة أني أوردت رؤية مصلوح على "التضام والاتساق" عند تمام حسان، وهذا ينسحب على مصطلح "الربط النحوي"؛ لأنه يحمل ظلالًا نحوية خالصة، أما "الربط والتماسك" فهما مصطلحان عامان؛ أي يقعان الموقعين معًا. كما أن هنالك مصطلحين يقتربان من مصطلح "الانسجام" الوارد عند خطابي، وإن كنت رأيت أن "الانسجام"، على الرغم مما أورده خطابي أنه مقابل المصطلح الثاني، إلا أني ذهبت في موضعه من البحث أنه أعم من "الاتساق"، وما أريد قوله هنا بناءً على رؤية خطابي الأساسية نراه قريبًا من قريب من مصطلح آخر اقترحه فالح العجمي "التناسق"[1]. ولما كان هذا المصطلح لم يكتب له الذيوع والانتشار، فضلًا أن بحث فالح العجمي لا يقع في إطار هذه المكافئات المقترحة بل المستعملة. ومن هنا استبعدناه؛ لأنه عندي ربما يكون أقرب إلى أدبيات البلاغة وعلماء الإعجاز البلاغي، خاصة إذا ألفينا كتابين فيما يتعلق بالإعجازالقرآني، الأول للسيوطي: تناسق الدرر في تناسب السور، والثاني للبقاعي: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور.

---

١ فولفجانج هاينه من وديتر فيهفيجر: مدخل إلى علم اللغة النصي، ص ٩٣.

وبناء على هذا يمكن أن نستصفي مما ورد من اقتراحات للمصطلحين، للأول: السبك، وللثاني: "الحبك، الالتحام، التقارن"، خلافًا للمقترحات والاستعمالات الأخرى، التي وردت أعلاه، ومن ثم نرى أني استخلصت للأول واحدًا وللثاني ثلاثة. ومن هنا فالأول هو السبك، ولا شية فيه، أما المقترحات الأخرى للمصطلح الآخر، فيلاحظ أنها تقع ضمن أدبيات النقد الأدبي، إلا أنها ليست على درجة واحدة من الذيوع والانتشار، فإذا كان لي من ترتيب لها، فإن الحبك يأتي أولًا فالالتحام، فالتقارن. وإذا كان هذا الترتيب صحيحًا، وهو كذلك إن شاء الله، فإن الاكتفاء من هذه المقترحات بالحبك أمر جدير بالنظر وبالأخذ به. ولهذا فإن الأجدر والأولى اعتبار السبك مقابلًا للمصطلح الأول، والحبك مقابلًا للمصطلح الثاني. وهو أمر يتسق مع المقترحات التي قدمها مصلوح تستند وتعتضد إلى التراث اللغوي والنقدي. كما أن الحكم الذي ترضى حكومته هو الاستعمال والانتشار والذيوع.

****

٥ / ٠ : المصادر والمراجع

٥ / ١ : المصادر:

تقدم ذكرها مفصَّلة "ينظر: ١ / ٢ من الدراسة".

٥ / ٢ : المراجع:

١ . أشرف عبد البديع عبد الكريم "دكتور":

- ✓ آليات نقل المصطلح اللساني في المؤلفات العربية، ضمن كتاب "دراسات تطبيقية في علم المصطلح"، دار المعرفة للطباعة والنشر، المنيا، الطبعة الأولى، ٢٠١٤.
- ✓ الدرس النحوي النصي في كتب إعجاز القرآن الكريم، دار فرحة للنشر والتوزيع، المنيا، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣ م.
- ✓ العناصر الأساسية المكونة لنظرية النص إيزنبرج نموذجا دراسة تحليلية نقدية، ص ص ١٥ : ٨٨، مجلة علوم اللغة، المجلد التاسع، العدد الرابع، دار غريب للنشر والتويع، القاهرة، ٢٠٠٦.
- ✓ من فيض التقري، قراءة في مصطلحين من اللسانيات النصية سعيد بحيري أنموذجا، ص ص ٢١٥ : ٢٤٤، ضمن كتاب بحوث لسانية، "بالاشتراك"، بدون طبعة، وبدون تاريخ.
- ✓ الوظائف الإحالية لجملة الصلة في القرآن الكريم: تضافر العناصر الموصولة مع العناصر اللغوية الأخرى في تماسك النص، ص ص ٩ : ١٣١، مجلة علوم اللغة، المجلد الثامن، العدد الرابع، دار غريب للنشر والتويع، القاهرة، ٢٠٠٥.

٢ . تمام حسان "دكتور":

✓ اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة١، الدار البيضاء، المغرب، طبعة .١٩٩٤

٣ . حامد صالح خلف الربيعي "دكتور":

✓ مقاييس البلاغة بين الأدباء والعلماء، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مركز بحوث اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤١٠ هـ، ١٩٩٦م.

٤ . سعد مصلوح "دكتور":

✓ العربية: من نحو الجملة إلى نحو النص، ضمن الكتاب التذكاري، الذي أصدرته جامعة الكويت،.١٩٩٠

٥ . سعيد حسن بحيري "دكتور":

✓ اتجاهات لغوية معاصرة في تحليل النص، علامات في النقد الأدبي، ج ٣٨ ، م ١٠، رمضان، ١٤٢١، ديسمبر، ٢٠٠٠.

✓ علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٣.

٦ . فولفجانج هاينه من وديتر فيهفيجر:

✓ مدخل إلى علم اللغة النصي، ترجمة د. فالح بن شبيب العجمي، نشرة جامعة الملك سعود،.١٩٩٧

٧ . نعمان بوقرة "دكتور":

✓ المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب دراسة معجمية، الطبعة الثانية، عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي "الأردن"، ٢٠١٠.